المحاضرة رقم 07

1. أهمية الميزانية العامة : تظهر هذه الأهمية في مختلف النواحي خاصة السياسية والاقتصادية.

أ-الناحية السياسية :بما أن الميزانية يتم إقرارها من طرف البرلمان، فإن هذا الأخير (خاصة في البلدان الديمقراطية)يضغط على الحكومة لتعديل هذه الأخيرة، وفي بعض الأحيان يرفضها، فتضطر الحكومة لإتباع نهج معين يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية.

ب-الناحية الاقتصادية :إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطور مهامها، غير من مفهوم الدور التقليدي للميزانية العامة، فقد أصبحت كأداة تساعد في أداء وتوجيه الاقتصاد الوطني، إذ تؤثر وتتأثر بمختلف ظواهره (التضخم،الانكماش،الانتعاش،...الخ)، وتهدف من خلال سياساتها إلى تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية.

2. المبادئ الأساسية للميزانية العامة :يراعى في إعداد الميزانية عدة مبادئ تتعلق بأصول تنظيمها والرقابة على تسيير الأموال العمومية، هذه المبادئ تتمثل في:

أ. مبدأ السنوية : نصت المادة الثالثة من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية على ما يلي " يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية" . ومعنى ذلك أن الميزانية يتم إعدادها سنويا، حيث يأخذ هذا المبدأ عدة اعتبارات أهمها :أن يكون النطاق السنوي يتوافق مع النظام الذي يسير عليه الأفراد والمؤسسات في إجراء حساباتهم، ويتضمن مبدأ السنوية مايلي:

-تقدير النفقات و الإيرادات يجب أن يكون لسنة واحدة.

-ينفذ محتوى الميزانية خلال سنة مالية واحدة.

تجدر الإشارة إلى أن السنة المالية تختلف من دولة إلى أخرى فمثلا : الجزائر وفرنسا وسوريا تبدأ السنة المالية من 01 جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر،أما انجلترا وألمانيا و العراق تبدأ من 01 أفريل وتنتهي في 31 مارس، و الولايات المتحدة الأمريكية تبدأ من 01 جويلية، وتركيا تبدأ من 01 مارس.

يرد على مبدأ السنوية بعض الاستثناءات من بينها على سبيل المثال الميزانيات المخصصة للبرامج والمخططات الاقتصادية والاجتماعية التي يستغرق تنفيذها في الميدان عدة سنوات.

ب. مبدأ الوحدة :ويقصد بهذا المبدأ إدراج إيرادات ونفقات الدولة في ميزانية واحدة وفي وثيقة واحدة، وهذا راجع لسببين:

السبب الأول من الناحية المالية :تمكن السلطتين التشريعية والتنفيذية من أخذ نظرة كاملة عن الحالة المالية للدولة، كما تسهل عملية المقارنة بين الإيرادات والنفقات.

السبب الثاني من الناحية السياسية :تسهل عملية رقابة تنفيذ الميزانية.

ج. مبدأ عدم تخصيص الإيرادات :يعني ذلك عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة، بل يجب أن يكون مجموع الإيرادات يغطي مجموع النفقات، ومثال ذلك :عدم تخصيص ضرائب محصلة من حي معين في نفقات هذا الحي.

د. مبدأ الشمولية أو العمومية :ويقضي هذا المبدأ أن تكون الموازنة العامة للدولة شاملة لجميع النفقات و الإيرادات ، بحيث تظهر الإيرادات إجماليا بدون خصم أي نوع من المصروفات المتعلقة بجبايتها، ويتم صرف التكاليف في حدود الاعتمادات المخصصة بالميزانية فقط وهو ما يعرف بقاعدة عدم تخصيص الإيرادات التي تكلمنا عنها سابقا.

هـ. مبدأ التوازن :ويقصد بهذا المبدأ أن يكون جانب النفقات مساويا لجانب الإيرادات، أي كفاية الإيرادات العادية لمواجهة كافة النفقات الواردة للميزانية (يقصد بالإيرادات العادية :الضرائب والرسوم، وان لم تكفي تلجأ الدولة إلى الاقتراض وأحيانا إلى الإصدار).